# مخالفة القياس وأثرها في المعنى

**الدكتور محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني**

**أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية وآدابها**

**كلية الآداب – جامعة حلوان**

**مستخلص البحث:**

لقد أرسى النُّحاة الأوائلُ قواعدَ اللغةِ بهدف الحفاظ عليها من اللحن, فقاموا بجهود مشكورة في استقرائها وضبطها ووضع قواعدها على الأشهر الأعم, وعُدَّ ما جاء مُخالِفًا لقواعدهم من القليل النَّادر الذي لا يُقاس عليه.

الأمر الذي يجعلنا نقف موقف الحائر أمام ما يُصادفنا من شواهد تُعارض بعض الأصول والقواعد في القرآن الكريم أو غيره من نصوص الاستشهاد, وهي تتفاوت قلة وكثرة, وقد تكون كثرتها – في بعض الأحيان – يصعب غضُّ البصرِ عنها أو قبول وصفها بالقلة أو الشذوذ, ولا سيَّما إذا كان لها وجه سائغ في القياس

لقد اتضح من خلال البحث أنَّ المخالفة للقياس مما لا يستغنى عنها في بناء الجملة؛ فهي من الوسائل التي تعين على إيضاح المعنى المقصود عند غياب القرائن الأخرى, ومع أنَّها تُمثِّلُ مظهرًا من مظاهر تطبيق القيم الخلافية؛ فإنَّها لا تُمثِّل نوعًا معيَّنا من أقسام الكلام, فمنها ما هو خاص بالعدد والمعدود, ومنها ما هو خاص بالضمير, ومنها ما هو خاص بالتثنية والجمع, ومنها ما هو خاص بالإعراب

**الكلمات المفتاحية:**

المخالفة, القياس, المعنى, التمييز جمعا منصوبا, نقطة التماس الزمنية

**Abstract:**

Early grammarians set the rules of the language with the aim of preserving it from deviation, so they made commendable

efforts in extrapolating, adjusting, and setting the language rules as per the most common and general usage. Whatever violets these rules was considered rare and anomalous.

Thus, we become bewildered by the evidence that contradicts some of these principles and rules in the Holy Qur'an or other texts of citation. Sometimes the texts are few, and, at times, are many to an extent that we cannot overlook or simply describe as few or anomalous, especially if they may be deemed acceptable in analogy.

It is evident through the research that the anomaly necessary in the structure of the sentence is one of the means that help clarify the intended meaning in the absence of other evidence. Although it represents a manifestation of the application of controversial issues, it does not represent a specific part of speech. Some anomalies are numbers and counted nouns, pronouns, dual and plural forms, and parsing.

**Keywords:**
Analogy - meaning.

**- مقدّمة:**

لقد بُنِي النَّحو العربيُّ عَلَى كَلامِ العربِ واستُنْبِطت قَوَاعدُهُ مما نَطَقُوا بِهِ يَوْمَ أنْ كَانتْ ألسِنَتُهُم تَعْبَقُ بِالفَصَاحةِ والبيانِ, وقبل أنْ يَشُوبَها مَا شَابها مِن لحنٍ وَفَسادٍ بَدَأ النُّحاةُ فِي سَنِّ القواعدِ, ووضعِ الأصولِ لحفظِ هَذَا اللسانِ الذِي نَزَل بِهِ القرآنُ تَشْرِيفًا لَهُ.[1]

لقد أرسى النُّحاة الأوائلُ قواعدَ اللغةِ بهدف الحفاظ عليها من اللحن, فقاموا بجهود مشكورة في استقرائها وضبطها ووضع قواعدها على الأشهر الأعم, وعُدَّ ما جاء مُخالِفًا لقواعدهم من القليل النَّادر الذي لا يُقاس عليه.

---

1- انظر سميرة دخيل الله محمود: العدل في النَّحو العربي ص 5

الأمر الذي يجعلنا نقف موقف المتأمِّل أمام ما يُصادفنا من شواهد تُعارض بعض الأصول والقواعد في القرآن الكريم أو غيره من نصوص الاستشهاد, وهي تتفاوت قلة وكثرة, وقد تكون كثرتها – في بعض الأحيان – يصعب غضُّ البصرِ عنها, أو قبول وصفها بالقلة أو الشذوذ, ولا سيَّما إذا كان لها وجه سائغ في القياس, نحو: تأنيث المذكَّر, وتذكير المؤنَّث في العدد, فهذه القاعدة توحي بأنَّها قد خالفت القياس أو كُسرت بها القاعدة, وهذا الأمر ما هو في الحقيقة إلا ظاهرة لغوية سليمة, تقوم أساسًا على قرينة المُخالفة.

وإنَّا لنجد كثيرًا من هذه الأقوال مبثوثة في كتب النَّحو, ولكن هذه الأقوال كانت وكأنَّها معزولة لا نجد لها ظلا في معالجة النُّحاة أصول تلك الظَّاهرة ومسائلها, وكان لإهمال النُّحاة هذه الملاحظة أثرٌ في فصل دراسة النَّحو عن دراسة المعاني, مما أدَّى إلى ظهور تعبيرات ومصطلحات جديدة؛ لتقسيم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة من مثل: الصحيح والفصيح, ويقصدون بالصَّحيح ما كان صحيحًا نحويًّا, وبالفصيح معنى يزيد على الصِّحة النَّحوية, وفي الحقيقة لا فرق بين هذه وتلك؛ لأنَّ الجملة الفصيحة هي الجملة الصَّحيحة نحويًّا ولغويًّا.[2]

هذا وقد جاء البحث في مقدِّمة, ومحورين: **الأول: المخالفة: المصطلح والقضيَّة**, **والثَّاني: المسائل التي خالفت القياس وأثرها في المعنى** ويتضمن ست مسائل تفصيلها على النَّحو الآتي:

1- مسألة الاقتصار على المبتدأ وإقامة الشيء مقام الخبر.

2- مسألة لغة أكلوني البراغيث [إجازة تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة].

3- مسألة مخالفة العدد للمعدود هي الأصل.

4- مسألة تمييز الأعداد (11-99) يجوز أن يكون جمعًا منصوبًا.

5- مسألة نقض شروط المفعول له, ومناقشة شرط التَّعليل.

6- مسألة تقسيم الفعل الصحيح والمعتل [رؤية جديدة].

---

2- يُنظر مهدي المخزومي: في النَّحو العربي نقد وتوجيه, ص 226

ثُمَّ تأتي الخاتمة ويذكر فيها أهم النتائج

**- المحور الأول: المخالفة: المصطلح والقضيَّة.**

إنَّ المُخالفة في النَّحو العربي تُمثِّلُ مظهرًا من مظاهر تطبيق القيم الخلافِيَّة, فكما نُلاحظ القيم الخلافية بين المبنى والمبنى, نلاحظها كذلك بين المعنى والمعنى, فتكون في الأولى قرينة لفظية؛ لأنَّ المبنى يتحقَّق بالعلامة, والعلامة لفظ, وفي الثَّانية قرينة معنوية[3], ومِن ثَمَّ يحدثُ تضافرٌ للقرائن المعنوية مع اللفظية للدلالة على المعاني الوظيفية, ولذا يُلاحظ أنَّ المخالفة قد تشتمل على دلالات مباينة للاستعمال, هذه المخالفة يحاول النُّحاة أنْ يستخرجوا لها وجهًا من وجوه العربية حتى تستقيم وقواعدهم, ومن ثَمَّ يكون إجماعهم حجة إذا لم يُخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص[4]؛ لأنَّ مخالفة المتقدِّمين لا تجوز.[5]

ومما لا شكَّ فيه أنَّ المُخالفة لا تُمثِّل نوعًا معيَّنا من أقسام الكلام, فمنها ما هو خاص بالعدد والمعدود, ومنها ما هو خاص بالضَّمير, ومنها ما هو خاص بالتثنية والجمع, ومنها ما هو خاص بالإعراب, يقول الاستراباذي: "واعلم أنَّه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عُرِفَ المراد".[6]

ولدراسة هذه الظاهرة أو [القضية] لا بدَّ أولا من تحديد ماهيتها من النَّاحيتين **اللُّغوية والاصطلاحية**, فمفهوم المخالفة في المعاجم العربية يعني المُضادة, جاء في اللسان: والخِلافُ المُخالَفةُ ... والخِلافُ المُضادّةُ وقد خالَفه مُخالَفة وخِلافًا"[7], وضد كلِّ شيء ما نافاه نحو الشَّجاعة والجبن, وليس كل ما خالف

---

3- يُنظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها, ص 200, 201

4- يُنظر ابن جنِّي: الخصائص 189/1

5- يُنظر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النَّحو ص 148

6- شرح كافية ابن الحاجب 372/2

7- ابن منظور, مادة (خ ل ف)

الشَّيء ضدًّا له, ألا ترى أنَّ القوة والجهل مختلفان, وليسا ضِدين, وإنَّما ضد القوة الضَّعف, وضد الجهل العلم, فالاختلاف أعمّ من التَّضاد؛ إذ كان كلٌّ متضادَّين مختلفين, وليس كل مختلفين ضدين.[8]

أمَّا النُّحاة فإنهم وإنْ أشاروا إلى هذا المصطلح في كتبهم بيد أنَّهم لم يضعوا له تعريفًا محدَّدًا[9], فاستعمال هذا المصطلح لديهم كان للتعبير عن خصائص الكلمة التي تكون على خلاف القانون المستنبط من تتبع لُغة العرب كما يقول الدكتور تمَّام حسان في كتابه البيان في روائع القرآن: إن الاستعمال العدولي ما هو إلا "خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة, ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطراد رُقيَّ بهما إلى مرتبة الأصول التي يُقاس عليها".[10]

إذن المخالفة النَّحوية مما لا يُستغنى عنها في بناء الجملة؛ فهي من الوسائل التي تُعين على إيضاح المعنى المقصود عند غياب القرائن الأخرى، كالإعراب مثلا. فظاهرة المخالفة تعطي للمتكلم والمنشئ سعة في التَّعبير، زيادة على أنَّها توثّق الصّلة بين ركني الجملة الرئيسين، ويتوقف عليها فهم كثير من الأحكام النَّحوية، ومن دونها لن يكون هناك نظام ترد عليه اللغة وتؤدِّي بتأثيره وظائفها المختلفة.

ومع أنَّ النُّحاة قد حكموا على بعض التَّعبيرات بالمُخالفة فإنَّ هذه المخالفة قد تكون منطقية, نحو مخالفة العدد للمعدود, المخالفةُ فيه أصلية وليست فرعية كما في تذكير الفعل مع الفاعل المؤنَّث, ومن ذلك أيضا عودة ضمير الجمع

---

8- يُنظر أبو الطيب اللغوي: الأضداد في كلام العرب, ص 33

9- يُنظر سيبويه: الكتاب 80/4, والمبرد: المقتضب 102/2, 287, وابن السَّراج: الأصول 307/2, وابن الأنباري: أسرار العربية ص 151, والإنصاف في مسائل الخلاف 396/2

10- ص 347

على المثنى في قوله ﷻ ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**﴾[11], ولم يقل اقتتلا, مع أنه ليس هناك في اللغة ما يمنع ذلك, ولكن لمَّا كانت الطائفة ذات جمع جاء بما يناسب المعنى[12], إذن المخالفة هنا قياسيَّة باعتبار المعنى وليس اللفظ؛ ولذا تمثِّلُ القرينة المعنوية أهمية كبيرة في إدراك المعاني الوظيفية لتلك النُّصوص, فهي ظواهر غير لفظية في التَّركيب تُفهم معنويًّا من المقال, وتفيد بدورها في تحديد الأبواب النَّحوية معتمدة في ذلك على العقل, وهي مسألة صعبة تحتاج إلى دقة نظر وإعمال فكر, على غير ما نجد في القرينة اللفظية التي تعتمد غالبا على الإدراك الحسِّي, أو ما نجد في القرينة الحالية التي تساعد فيها الظروف والأحوال الملابسة للمقام على كشف المعنى المراد, وقد ذكر ابن جنِّي ذلك عند حديثه عن مقاييس العربية – ويقصد بالمقاييس ما يقصده الدَّارسون حديثا بالقرائن – حين قال: "وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي, وهذان الضَّربان وإنْ عمَّا وفَشَوا في هذه اللغة, فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي"[13], وأخذ يضرب لذلك أمثلة لمنع الاسم من الصَّرف, ورفع الفاعل ونصب المفعول, بأن تقول رُفع هذا؛ لأنَّه فاعل ونُصِب ذلك؛ لأنَّه مفعول, فهذا اعتبار معنوي لا لفظي؛ ولأجل ذلك كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنَّها معنوية – كما يقول؛ ولذا جعل العمل من الرَّفع والنَّصب والجر والجزم للمتكلم نفسه لا لشيء غيره, وإنَّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلِّم بمضامة اللفظ للفظ, أو باشتمال المعنى للفظ, وهذا واضح.[14]

---

11- سورة الحجرات, من الآية 9

12- ينظر الطاهر ابن عاشور: التحرير والتنوير 239/26

13- الخصائص 109/1

14- يُنظر المرجع السابق 110/1

ومن ثَمَّ فإنَّ القرائن المعنوية تُشكِّل علاقات تربط بين عناصر الجملة العربية وتعكس هذه العلاقات معاني لغوية محدَّدة لولاها لما اتَّضح معنى الجملة, وبذلك تحكم الجملة العربية مجموعة من العلاقات المتشابكة يطلق عليها قرائن معنوية.

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله ﷻ: ﴿**نَسِيَا حُوتَهُمَا**﴾[15]؛ إذ جعل الفعل واقعا على الاثنين وهو لواحد؛ لأنَّ الذي نسيه واحد, ألا ترى أنَّ فتى موسى قال له عليه السلام: ﴿**فَإِنِّي نَسِيتُ الحُوتَ**﴾[16], وإنَّما نسبَ النِّسيان إليهما للصحبة, كَمَا يُقَالُ نَسِيَ القَوْمُ زَادَهُمْ وَإِنَّمَا نَسِيَهُ أَحَدُهُمْ[17], وهو متعهد أمرهم.

إنَّ المخالفةَ في النَّص القرآني, ليست خروجًا على نظام العربية, وإنَّما هي خروج على القياس النَّحوي لا الواقع الاستعمالي للنص القرآني.

وعلى هذا يتأكَّدُ لنا أنَّ دراسة معاني الكلمات يتطلب تحليلا للسياقات والمواقف التي تَرِد فيها, يقول برتراند راسل: "إنَّ الكلمة تحمل معنى غامضًا لدرجة ما, ولكنَّ المعنى يُكشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله, الاستعمال يأتي أولا, وحينئذ يتقطر المعنى منه".[18]

ولذا تُعدُّ القرائن المعنوية من القرائن المُهِمة التي تربط بين أجزاء الجملة؛ لأنَّ الجملة يعتمدُ عليها في ربط سياقها، واتساق طريقة تركيبها، ورصف الكلمات فيها، فتفيد تحديد المعنى النَّحوي للكلمة.

ومِن ثَمَّ نرى أنَّ الإشارة إلى السِّياق العام تكون جلِية واضحة صريحة في إبراز معنى الكلام بحسب ما يقتضيه هذا السياق, مما يؤكِّد تضافر القرائن والمواقف في تحديد الدلالة وفحوى النَّص, فالنصُّ الذي يفيد معنى ما في سياق

---

15- سورة الكهف, الآية 61

16- سورة الكهف, الآية 63

17- الجصاص: أحكام القرآن 43/5

18- نقلا عن أحمد مختار عمر: علم الدلالة ص 72, وصناعة المعجم الحديث ص 132

معين لا يفيد المعنى نفسه في سياق آخر[19], يقول ابن القيم الجوزيَّة في كتابه بدائع الفوائد: إنَّ "السِّياق يُرشد إلى تبيين المجمل, وتعيين المحتمل, والقطع بعدم احتمال غير المراد, وتخصيص العام, وتقييد المطلق, وتنوع الدلالة, وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلِّم, فمَنْ أهمله غلط في نظره, وغالط في مناظرته ...".[20]

ومِن ثَمَّ فقد وقع اختياري على دراسة "**مخالفة القياس وأثرها في المعنى**", لأنَّها لم تجد حظَّها في الدَّرس النَّحوي؛ إذ لم يُفرد لها النُّحاة بابا مستقلا في كتبهم[21], فجاءت مبثوثة هنا وهناك, ومتناثرة بين الأحكام النَّحوية, وما يتَّصل بها من تحليل إعرابي وقواعد وتعليلات؛ ولذا سأحاول جمع شتات هذه الظَّاهرة [القضية] مناقشا إيَّاها وكاشفا عن خباياها التي وردت في كتب التُّراث, مبيِّنا وجه ملاءمتها للسياق في توجيه معنى اللفظ الذي يُشكِّل ملمحا أسلوبيًّا جديدًا يكشف عن معان دلالية مقصودة يُعبِّر عنها المتكلم من خلال قانون مخالفة القياس لضبط الأداء الوظيفي للغة.

أمَّا الهدف من الدراسة فهو إثبات أنَّ المخالفة قد تكون أصلا من الأصول النَّحوية التي يُعَوَّلُ عليها وليست ضد المطابقة, بل إنَّ المطابقة قرينة, والمخالفة قرينة أخرى مستقلة بذاتها, يُقصد منها أنَّ جزءًا من أجزاء الكلام يُخالف أحكام الإسناد الجاري في بعض التَّراكيب, وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون المنهج المعتمد في مثل هذه الدراسة, هو المنهج الوصفي التَّحليلي, الذي يقوم بوصف الظاهرة ثُمَّ تحليلها, بهدف رصد سماتها؛ لإيجاد خصائصها ومميزاتها.

---

19- يُنظر محمد مصطفى القطاوي: السياق وأثره في العدول عن مطابقة العدد عند الزمخشري: دراسة تحليلية, ص 146

20- 789/4

21- لا يستطيع أحد أن يُنكر فضل النُّحاة الأوائل, ولكن ما استشهدوا به من شواهد في كتبهم ثُمَّ الحكم عليه بأنَّه قليل أو نادر يستدعي النظر في دراسته وتقنينه وفقا للغات بعض العرب.

**– المحور الثَّاني: المسائل التي خالفت القياس وأثرها في المعنى.**

**وَمما ورد مخالفا للقياس** في نصوص القواعد النَّحوية التي نصَّ عليها العلماء:

**1– مسألة الاقتِصَار على المبتدأ [الوصف] وإقامَةُ الشَّيء مَقام الخَبَر [الخبر غير المباشر]** نَحو: "أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ"[22] فَإنَّ "قَائِمٌ" مُبتدأ لا خبر لَه, و"الزَّيدان" فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر, والمدقِّقُ في هذه الجملة يجد أنَّها خالفت قول النُّحاة في أنَّ الجملة العربية لا بُدَّ أن تتكون من ركنين أساسيين, هما: المسند والمسند إليه, وهما عمدتا الكلام فأمَّا المسند إليه فيكون اسما, أي يُمثِّلُ المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية, وأمَّا المسند فقد يكون اسما وقد يكون فِعْلا؛ ولذا فهو يُمثِّل الخبر في الجملة الاسمية سواء أكان مفردًا أم جملة اسمية كانت أو فعلية؛ ذلك لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة بالنسبة للمبتدأ, ويُمثِّل الفعل في الجملة الفعلية, يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلِّمُ منه بُدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بُدٌّ من الآخرِ في الابتداء".[23]

ويقول الزَّمخشري: "والكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأُخرى؛ وذاك لا يتأتَّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك, وبِشر صاحبُك أو فعل واسم, نحو قولك: ضربَ زيدٌ, وانطلق بكر, وتُسمَّى الجملة".[24]

وبناء على ذلك لا يوجد في الجملة السَّابقة ونحوها مسندٌ [خبر], بل إنَّ الجملة تحوي مسندًا إليه في ركنيها, وهو المبتدأ (قائم), والفاعل (الزيدان), يقول

---

22– ويُحمل على ذلك في القول إعراب الاسم المرفوع بعد اسم المفعول الذي ينطبق عليه الشروط فيكون الوصف مبتدأ وما بعده نائب فاعل, نحو قولك: ما محبوب أخواك.

23– الكتاب 23/1

24– المفصل في صنعة العربية ص 32

الاستراباذي: لقد تكلَّف النُّحاة إدخال هذا في حدِّ المبتدأ, فقالوا إنَّ خبره محذوف لسدِّ فاعله مسد الخبر, وليس بشيء, بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتَّى يُحذف, ويسد غيره مسدَّه, ولو تكلَّفت له تقدير خبر, لم يتأتَّ, إذ هو في المعنى كالفعل, والفعل لا خبر له[25], وإنَّما أفاد بالنَّظر إلى معناه لا إلى اللفظ, إذ المعنى أيقوم الزَّيدان؟ فتمَّ الكلامُ؛ لأنَّه فعل وفاعل, و"قائم" وإنْ كان اسما من جهة اللفظ إلا أنَّه فعل من جهة المعنى, فالكلام تامٌّ باعتبار المعنى إلا أنَّه لا بُدَّ من النَّظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر[26]؛ ومن ثَمَّ لا يجوز هنا أن نقول: الزيدان قائم لعدم المناسبة أو المطابقة بين المسند إليه والمسند, ولأنَّه لا يُخبر عن المثنَّى بالمفرد؛ وذلك بخلاف قولك: أقائم زيدٌ, بتطابق الوصف مع الفاعل إفرادًا فيجوز في "قائم" أن يكون مبتدأ, ويجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا, ورُبَّمَا الذي دفعهم إلى هذا القول بالمعنى أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل, ولكنَّ على اللفظ لا يوجد مسند في الجملة, يقول الشَّيخ محمد محيي الدِّين عبد الحميد: "إنَّ اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوعَ شبه من حيث المعنى؛ لدلالتها على الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل, وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم, فتردد أمرها بين أن تُعامل معاملة الأسماء بالنَّظر إلى لفظها وبين أن تُعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل, ثُمَّ ترجَّح ثاني الوجهين بسبب دخول حرف النَّفي أو الاستفهام عليها"[27], وقد جوَّز الأخفش والكوفيون رفع الصِّفة للظاهر على أنَّه فاعل لها من غير اعتماد على نفي أو استفهام[28], ومذهب البصريين أنَّ الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام ليقربوه

25- شرح كافية ابن الحاجب 198/1

26- انظر ابن يعيش: شرح المفصل 243/1

27- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 187/1

28- انظر الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 199/1

من الفعليَّة, إذن الفريقان متفقان في اسمية التركيب, ولكنهم يختلفان في اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام, يقول: مهدي المخزومي: "إنَّ بناء (فاعل) في الواقع يتضمن معنى الفعل, ويُستعمل استعماله حتَّى عند البصريين, أفقد أعربوا (المحمدان) في قولنا: (أقائم المحمدان؟) فاعلا, ولم يعربوه مبتدأ؛ لأنَّ (قائم) عندهم في مثل هذا التركيب يقوم مقام الفعل من جميع الوجوه, ويدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل من جميع الوجوه أيضا, ولكنَّهم يشترطون اعتماده على نفي أو استفهام ليقربوه من الفعلية؛ لأنَّ وقوعه في مثل هذا السياق يقوّي شبه بالفعل, ويقربه من الفعليَّة. ومع شعور البصريين بفعلية (قائم) في قولنا: (أقائم المحمدان؟) لا يزالون يعربونه مبتدأ, وهو إعراب غريب حقًّا؛ لأنَّ المبتدأ مسند إليه أو مبني عليه, و(قائم) لا يصحُّ أن يكون كذلك؛ لأنَّه في واقعه مسند, ومبني على المسند إليه ... ولم يعربوه خبرا مقدَّما؛ لأنَّه موضوع في موضع الفعل, ومستعمل استعماله".[29]

ويرى الدكتور فاضل السَّامرائي: أنَّ هذه الجملة, أي "أقائم الزيدان" مما لا يُطابق الوصف فيه ما بعده, ليست من باب التَّقديم والتأخِّير, وإنَّما هذه الجملة أشبه شيء بالجملة الفعلية, والوصف في مكانه التعبيري, وهو واقع موقع الفعل, كما تقول: قام الزَّيدان, ويقوم الزَّيدان, فهو ليس مقدَّما من تأخير, وإنَّما هو في مكانه, وقد جيء به اسما للدلالة على الثبوت.[30]

ويُسْتَنتجُ من ذلك أنَّ المبتدأ وإن كان يُمثِّلُ في عُرف النُّحاة المسند إليه إلا أنَّ قولهم: "أقائم الزيدان" يخرج عن الحدِّ من جهة المعنى, فعلى الرَّغم من أنَّ "قائم" اسم إلا أنَّه لا يكون مسندا إليه, وهو مع ذلك مبتدأ عندهم, وكذلك الأمر إذا حُدَّ الخبر بأنَّه مسند فإنَّ قولك: "الزيدان" في الجملة يخرج أيضا عن الحدِّ؛ لأنَّه ليس بخبر. إذن هناك جملٌ أو تراكيب لا ينطبق عليها حدُّ المسند والمسند

---

29- في النحو العربي نقد وتوجيه ص 117, 118

30- معاني النحو 153/1

إليه, ومع ذلك فإنَّها صحيحة, ومن هذه التراكيب جاءت أساليب قرآنية تفرَّد بها التَّنزيل, والشِّعر العربي الفصيح.

والذي أرجِّحه أن نقول: إنَّ الكلام المفيد يتكون في أقلِّ صورة له من اسمين أو فعل واسم, كما أشار إلى ذلك الزَّمخشري في تعريفه للكلام, وليس معنى ذلك أنَّ الكلام في العربية لا يتألف إلا من اسمين أو من فعل واسم فقط, وإنَّما هاتان الصورتان أقل الصور التي يتألف منها الكلام المفيد, حتَّى لو كانت الجملة على صورة حرف واحد في اللفظ, نحو: "قِ", و"عِ", أي, "قِ أنت", و"عِ أنت"؛ ذلك لأنَّ الاسمين إمَّا مبتدأ [اسم] وخبر, نحو: زيد قائم, وإمَّا مبتدأ [وصف] وفاعل سدَّ مسدّ الخبر, نحو: أقائم الزيدان, وإمَّا مبتدأ [وصف أو اسم منسوب] ونائب فاعل سد مسد الخبر, نحو: أَمَشْرُوب اللبنُ, وأعربي أنت؟, وقد يكونان اسم فعل وفاعله, نحو: هَيْهَاتَ العقيقُ, أمَّا الجملة المكوَّنة من فعل واسم, فلها صورتان؛ إما فعل وفاعل, نحو: جاء زيد, وذهبَ سعيد, وإمَّا فعل ونائب فاعل, نحو: سُرِق المتاعُ, وكُسِرَ الزُّجاج.[31]

**2- مسألة لغة أكلوني البراغيث [إجازة تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة فعلية]:**

إذا طابقَ الوصفُ ما بعده في غير الإفراد – تثنية نحو قولك: "أقائمان الزَّيدان" أو جمعا نحو قولك: "أقائمون الزيدون" فما بعد الوصف مبتدأ مؤخَّر, والوصف خبر مقدَّم عند الجمهور, ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر إلا في لغة "أكلوني البراغيث"[32], وحكى بعضهم عن أزد شنوءة أنَّهم يقولون: "ضربوني قومُك" و"ضرباني أخواك"؛ لأنهم يجعلون علامة

---

31- انظر محمد محيي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك 14/1, 15

32- هي ظاهرة نحوية نقلها سيبويه عن الخليل في بعض اللغات العربية، وهي إضافة واو الجماعة أو ألف الاثنين أو نون النسوة إلى الفعل المسند إلى فاعل ظاهر, والفصحى تجرد الفعل من هذه العلامات، وقيل هي لغة قليلة لطيء، وأزد شنوءة، وبلحارث. وهي مسموعة في كثير من اللهجات العربية المعاصرة.

المثنى والجمع مثل تاء التَّأنيث, فكما أن التَّاء دلالة على أنَّ الفاعل مؤنَّث, فكذلك ألف الاثنين وواو الجماعة دلالة على أنَّ الفاعل مثنى أو جمع؛ يقول سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبَّهُوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[33]؛ ولذا لم يُجز الجمهور [حضرا الطالبان] أو [حضروا الطلاب] بحجة أنَّ الفاعل الظَّاهر إذا كان مثنى أو جمعًا ظلت معهما صورة الفعل كما كانت مع الفاعل المفرد [حضر الطَّالب], وأعجب من عدم إجازتهم هذه اللغة على الرَّغم من مجيء القرآن بها, يقول الله ﷻ **﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾**[34], فالواو في **﴿وَأَسَرُّوا﴾** حرف يدلُّ على الجمع لا ضمير, على لُغة مَنْ قال: «أكلوني البراغيث, وضربوني قومُك», وهذا مذهب أبي عبيدة والأخفش[35], وقيل إنَّها لغة شاذة, والصَّحيح أنَّها لغةٌ حسنة, وهي لغة طيء وأزد شنوءة, وقد حُمِل على هذه اللغة قول الرسول ﷺ «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»[36] حيث أُلحقت علامة الجمع بالفعل «يتعاقبون», فهذا الحرف عندهم كتاء التَّأنيث في نحو: قامت هند, وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قول الله **﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾**[37], وقال السُّهيليُّ: ألفيت في كتب

---

33- الكتاب 40/2, والوراق: علل النحو ص 381, 382

34- سورة الأنبياء, من الآية 3

35- يُنظر مجاز القرآن 10/1, 34/2, ومعاني القرآن 477/2

36- ابن حجر العسقلاني: فتح الباري, كتاب مواقيت الصلاة, باب فضل صلاة العصر 41/2 رقم (542)

37- سورة المائدة, من الآية 71

الحديث المروِيَّة الصحاح ما يدلُّ على كثرة هذه اللغة وجودتها, وذكر آثارًا منها: «يتعاقبون فيكم ملائكة».[38]

ويرى ابن حجر **أنَّ هذه اللغة من اللغات المشهورة التي لها وجه واضح من القياس.**[39]

ويجوز أن تكون ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ, وجملة ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى**﴾ جملة الخبر قُدِّمت على المبتدأ, ويُعزى هذا الرأي للكسائي؛ إذ يقول: "فيه تقديم وتأخير, أراد: والذين ظلموا أسروا النَّجوى".[40]

ويجوز أن تكون ﴿الَّذِينَ﴾ بدلا من الضمير في ﴿وَأَسَرُّوا﴾, وعزاه ابن عطية[41] لسيبويه؛ إذ إنَّه ذهب إلى أنَّ الضمير في ﴿وَأَسَرُّوا﴾ فاعل, وأنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ بدل منه, يقول: "وأمَّا قوله ﷻ: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ فإنَّما يجيء على البدل, وكأنَّه قال: انطلقوا, فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان ..."[42]

ومن ثَمَّ فإنَّه يجوز في قولك: "حضرا الطالبان" أو "حضروا الطلاب", ثلاثةُ أوجه: **الأول:** أن تكون "الألف" أو "الواو" حرفا يدل على المثنى أو الجمع, و"الطالبان" أو "الطلاب" فاعل, **والثاني:** أن تكون "الألف" أو "الواو" ضميرا في محل رفع فاعل, و"الطالبان" أو الطلاب" بدلا منه, **والثالث:** أن تكون "حضرا" و"حضروا" جملة فعلية في محل رفع خبر مقدَّم والاسم بعدها مبتدأ مؤخَّر, **وعلى هذا يجوز أن يتقدَّم خبر المبتدأ عليه إذا كان جملة فعلية**, ولم يكن الأمر مقتصِرًا عليه فقط عندما يكون شبه جملة كما نصَّ على ذلك النُّحاة في

---

38- انظر نتائج الفكر ص 166, والمرادي: الجنى الداني ص 170, 171, والسيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص 111

39- يُنظر فتح الباري 42/2

40- انظر أبا حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط 276/6

41- راجع المحرر الوجيز 74/4

42- الكتاب 41/2

قواعدهم[43], ودليل ذلك أنَّ قولك: "نعم الرَّجل زيد", يجوز في إعراب "زيد" أن يكون مبتدأ مؤخَّرًا, والجملة قبله خبر عنه, ومن ثَمَّ يمكننا القول بتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة اتساعا سواء أكان الفعل رافعا لظاهر كقولك: "زيد قام أبوه" أو أن يكون الفعل رافعا ضميرا بارزا, نحو: "قاما الزيدان", ويكون "الزيدان" مبتدأ مؤخَّرًا, و"قاما" خبرًا مقدَّمًا.

ومنع ذلك قوم؛ ولذا ذهب بعضُ النُّحاةِ[44] إلى أنَّ الاسمَ المخصوص لِنِعْمَ في محلِّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو زيد" وليس الأمر كذلك, وإنما هو من باب التقديم والتأخير, أيْ "زيد نعم الرجل"؛ ذلك "أنَّهم غلَّبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام؛ إذْ له في النفوس وَقْع"[45]؛ ولذا تُؤوَّل الجملة الفعلية – نعم الرجل – بالمفرد, ومِنْ ثَمَّ لا تحتاج "إلى الضمير العائد إلى المبتدأ؛ لأنَّ الخبر في تقدير المفرد"[46], ودليل كون الجملة بتأويل المفرد دخول حرف الجر عليها؛ ولذا نُرجِّح أن تكون الجملة مكونة من مبتدأ وخبر (جملة فعلية), ومما يُؤَكِّد ذلك قولك: نعم الرجل أنت, فبإبدال الاسم الظاهر بالضمير نُلاحظ أنَّه لا يجوز بأيِّ حال من الأحوال أن تقول: نعم الرجل هو أنت, فهذا لا يستقيم, وعليه تكون الجملة من باب التقديم والتأخير.

---

43- وضع العلماء شروطا لتقديم الخبر على المبتدأ, وهذا التقديم قد يكون واجبا وقد يكون جائزا, فمثال الواجب: أن يكون الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة أو إذا كان المبتدأ متصلا بضمير يعود على شيء من الخبر أو إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها حق الصدارة أو إذا كان المبتدأ محصورا, ومثال الجائز: أن يكون الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة. [انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل 223/1-226].

44- راجع ابن يعيش: شرح المفصل 417/7, وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 94/2, وابن هشام: أوضح المسالك 240/3

45- الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 236/4

46- المرجع السابق 239/4

ويُحمل على هذا الباب, أي عدم وجود مسند في الجملة قولهم: "أَكْلِي الفاكهةَ طازجةً", و"أكثر شُرْبِي الشاي ساخنًا", فكل من "طازجة" و"ساخنا" حال سدَّ مسد الخبر؛ ولذا جعلوا مثل هذه الجمل مما يُحذف منها الخبر وجوبًا؛ وذلك إذا كان المبتدأ مصدرًا مضافًا إلى معموله أو أفعل تفضيل مضافا إلى المصدر, ومن النُّحاة مَن أعرب "أكثر" فاعلا بفعل مضمر تقديره: يقع أو ثبت, والذين قالوا: بأنَّه مبتدأ, اختلفوا: هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا؟ فقال بعضهم ليس ثَمَّ تقدير خبر لوقوع المبتدأ هنا موقع الفعل, كما في قولهم أقائم الزيدان, والذين قالوا بتقدير خبر اختلفوا في كيفية تقديره, ومكانه, فذهب البصريون في المشهور عنهم إلى تقديره قبل "طازجة" و"ساخنا", واختلفوا في كيفيته, فقال الأكثرون تقديره: إذْ كان ساخنا, إن أردت الماضي, وإذا كان قائما, إن أردت المستقبل, وقال بعضهم: تقديره بعد طازجة وساخنا, والتقدير ثابت أو موجود.

وقال ابن كيسان إنَّ "طازجة" و"ساخنا" حال أغنت عن الخبر لشبهها بالظرف[47], فكلُّ هذه مبتدآت لا أخبار لها لِما فيها من معنى الفعل, وليس ثَمَّ خبر محذوف على الحقيقة.

ويتَّضح مما سبق أنَّ هناك جملا قد خالفت المسموع المقيس عند العرب, ومع ذلك, فإنَّا نُرجِّح الأخذ بها لأنَّنا لم نحط علما بجميع لغات العرب, وهي على اختلافها حجة, يقول ابن جِنّي في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: "اعلم أنَّ سعة القياس تبيح لهم ذلك, ولا تحظُره عليهم, ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس, ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكلِّ واحد من القومين ضربا من القياس يؤخَذ به, ويُخْلَد إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنَّها ليست أحقَّ بذلك من رَسِيلتها. لكن غاية ما لَك في ذلك أن تتخيرَّ إحداهما فتقوّيَها على أختها, وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبلُ لها, وأشدّ

47- انظر السيوطي: عقود الزَّبَرْجَد في إعراب الحديث النبوي 457/2 وما بعدها

أنْسا بها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَلا ترى إلى قول النَّبي: نزل القرآن بسبعِ لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ".[48]

**3- مسألة مخالفة العدد للمعدود هي الأصل:**

فإذا عرَّجنا على قاعدة العدد والمعدود, وجدناهم يقولون: إن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود فإذا كان المعدود مذكَّرًا فإن العدد يكون مؤنَّثًا, وإذا كان المعدود مؤنَّثًا فإن العدد يكون مذكَّرا, سواء أكانت هذه الأعداد مفردة أم مضافة أم مركَّبة أم معطوفا عليها, باستثناء لفظ عشرة في حال التَّركيب, نحو قولك: عندي ثلاثة رجال, وأربع نساء, والمدقِّق يُلاحظ أنَّ الأصل في الأشياء التَّذكير والتَّأنيث فرع عليه؛ ولذا يحتاج إلى علامة كي تميّزه, فعلى سبيل المثال: معلم / معلمة, ومهندس / مهندسة, فإذا كانت الكلمة خاصة بالمؤنث فلا تحتاج إلى علامة, نحو حائض ومرضع, هذه صفات خاصة بالمؤنث؛ ومن ثَمَّ لم تكن في حاجة إلى علامة, أمَّا إذا دخلت عليها التاء فإنها تدل على الحال؛ لأنَّ المرأة بطبيعتها التي خلقها الله عليها مرضع وحائض, فإذا قلنا: مرضعة وحائضة فإنَّها هنا لا تدل على مؤنث لأن المذكر ليس له نصيب في مثل هذه الصِّفات, إنَّما تدل على الوقت أو الزَّمن الذي فيه هذا الأمر الرضاعة / الحيض.

وبناء على ذلك نقول: إن قولنا: عندي ثلاثة رجال هو الأصل, أي أنَّ العدد مؤنث بطبيعته, ولذا نقول: واحد, اثنان, ثلاثة, أربعة ... على الأصل ولا نقول: ثلاث, أربع, يقول ابن عصفور: "فإذا أردت العدد مجرَّدًا من المعدود كان كله بالتاء ... وسبب ذلك أنَّ العدد كله مؤنث, وأصل المؤنث أن يكون بالتاء فجاء هذا على أصله"[49], وإذا كان هذا هو الأصل مع المذكَّر فيجب إذن المخالفة مع المعدود إذا كان مؤنثًا, فنقول: عندي ثلاث نساء, فيكون ذلك من

---

48- الخصائص 10/2

49- شرح جمل الزَّجاجي 122/2, 123

باب مقابلة الأصل بالأصل, والفرع بالفرع, يقول ابن سيده: العدد في اللغة: وما بعد الاثنين من أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة تلحقه هاء التأنيث إذا كان للمذكر؛ لأنه أصل العدد وأوله بالهاء والمذكر أوَّل فحملوه على ما يحافظون عليه من كلامهم من المشاكلة, وتنزع منها الهاء إذا كان للمؤنث فيجري الاسم مجرى عناق وعقاب ونحوهما من المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث.[50]

وفي تفصيل هذه القاعدة يقول الاستراباذي: "والأقرب عندي أن يُقال: إنَّ ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه, وأعني بأصل وضعه أن يُعبَّر به عن مطلق العدد, نحو: ستة ضعف ثلاثة, وأربعة نصف ثمانية, قبل أن يستعمل بمعنى المعدود".[51]

ويقول السيوطي نقلا عن صاحب البسيط: "المعدود نوعان: مذكَّر ومؤنَّث, فسبق المذكر لأنَّه الأصل إلى العلامة فأخذها, ثُمَّ جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة".[52]

ونخلص من ذلك إلى أنَّ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إنَّما خالفت الجنس في الظَّاهر فقط, أمَّا في الحقيقة فليست هناك مخالفة مراعاة للأصل, وهو التأنيث بالتاء في العدد, فأُعطي هذا الأصل للمذكر, ثُمَّ لما جيء إلى المؤنث كان ترك العلامة له علامة كما أشار إلى ذلك السيوطي, وهذا يدفعنا إلى القول بإيجاد نوع من التَّعادل بين المذكَّر والمؤنث في العدد, فالمذكَّر أخف, والمؤنث أثقل, فاحتمل المذكر الزِّيادة, وما علَّل به الاستراباذي سقوط التاء من عدد المؤنث وثبوتها في عدد المذكر يكون أقرب إلى طبيعة الاستعمال اللغوي, فنراه يقول إنَّ حذفَ التَّاء من نحو قولك: ثلاث نسوة, إنَّما كان لوضوح التأنيث في

---

50- انظر المخصص, السفر 98/17

51- شرح كافية ابن الحاجب 358/3

52- الأشباه والنظائر 231/3

نسوة, فلم يحتج معها إلى التاء للدلالة على تأنيث العدد, أمَّا نحو قولك: ثلاثة رجال, فالتأنيث في رجال خفيٌّ من النَّاحية اللفظية؛ ولذا احتيج إلى التاء للتنبيه إلى هذا الأصل[53], فالمغايرة إذن واجبة عند الاختلاف, ويُرجِّح ابن عصفور هذا الرأي بقوله: "إنَّ العدد كله مؤنث, فجعلت تاء التَّأنيث في المذكَّر منه؛ لأنَّه أخفُّ مع المؤنث, ولم يجعلوها في المؤنث لئلا يُنضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث".[54]

**4- مسألة تمييز الأعداد (11-99) يجوز أن يكون جمعًا منصوبًا:**

تمييز الأعداد من (11-99) يكون مفردًا منصوبًا, مع أنَّه يجوز أن يكون جمعا منصوبا, فإذا قلنا: عندي عشرون سمكًا, بدلا من قولنا عندي عشرون سمكة, وجدنا أنَّ الجملة صحيحة مع وجود اختلاف في المعنى بين الجملتين, فمن قال: عندي عشرون سمكة, يريد عدد الوحدات, ومن قال: عندي عشرون سمكا, يريد عدد الأنواع, وعلى هذا قد يكون الأول عنده عشرون سمكة إما من نوع واحد وإما من أنواع مختلفة المهم أنه قصد عدد الوحدات, وأما الثاني فإنه قصد عدد الأنواع سواء زاد عدد الأسماك في نوع عن الآخر أو نقص.

لقد ذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز استنادا إلى قوله تعالى ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا**﴾[55], فقال: "اثنتي عشرة والسِّبط ذكر لأنَّ بعده أمم, فذهب التأنيث إلى الأمم, ولو كان اثني عشر لتذكير السبط كان جائزا"[56], والذي عليه جمهور النُّحاة أنَّ التمييز محذوف في الآية, وأنَّ ﴿أَسْبَاطًا﴾ بدل من ﴿**اثْنَتَيْ عَشْرَةَ**﴾, و﴿أُمَمًا﴾ صفة, والمعنى: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطا أمما, وحجتهم في ذلك أنَّ مَن جعل ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييزا يلزم عليه الشذوذ من

53- انظر شرح كافية ابن الحاجب 361/3

54- شرح جمل الزجاجي 123/2

55- سورة الأعراف, الآية 160

56- معاني القرآن 397/1

وجهين: الأول: جمع التمييز, والوجه الثاني: تذكيره مع أنَّ العدد في الآية مؤنث, فلو كان ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييزا لذكَّر العدد, وزعم ابن مالك في أحد رأييه أنَّه لا حذف, وأنَّ ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييز, وأنَّ ذِكر ﴿أُمَمًا﴾ رجَّح حكم التَّأنيث في ﴿أَسْبَاطًا﴾ لكونه وصِفَ بـ ﴿أُمَمًا﴾, وهي جمع أمَّة.

وبالرجوع إلى قول المفسِّرين تبيَّن أنَّ الآية جاءت في سياق تعداد النعم على بني إسرائيل, وجعلهم أسباطا وأُمما ليكون أمر كل سبط وكل أمة معروفا من جهة رئيسهم, والذي تطمئن إليه النَّفس في هذا المقام أنَّ ﴿أَسْبَاطًا﴾ وقع تمييزا, وليس ثمة حذف أو تأويل, والمعنى: وقطَّعناهم أي جعلناهم أو صيرناهم اثنتي عشرة قبيلة, كل قبيلة مكونة من أمم وفرق؛ ليخف الأمر على موسى عليه السلام في تتبع أحوالهم ومعرفة أخبار كل أمة[57], وعلى هذا الرأي تعرب ﴿أُمَمًا﴾ بدلا من التمييز ﴿أَسْبَاطًا﴾, وبهذا يمكن أن نضيف إلى قاعدة التمييز في العدد المركب أنَّ تمييز هذه الأعداد يكون مفردًا منصوبًا إلا إذا أُريد بالعدد جماعات مختلفة فيكون تمييزه جمعًا منصوبًا, ويؤكِّد ذلك قول ابن يعيش في شرح المفصل حيث يقول: "فإن قلت: "عندي عشرون رجالا"؛ كنت قد أخبرت أنَّ عندك عشرين، كلٌّ واحد منهم جماعةُ رجالٍ".[58]

---

57- راجع تفصيل ذلك في الرازي: مفاتيح الغيب 35/15 وما بعدها, وابن يعيش: شرح المفصل 14/4, والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن 2739/4, وابن مالك: شرح التسهيل 392/4, 393, والسيوطي: همع الهوامع 76/4, والصبان: حاشية الصبان 89/4 وما بعدها.

58- 9/4

**5- مسألة نقض شروط المفعول له, ومناقشة شرط التَّعليل:**

وإذا انتقلنا إلى المفعول له وجدناهم يشترطون فيه شروطا معيَّنة كأن يكون مصدرا قلبيًّا مفيدا للتعليل ومشاركا للمعلل به في الزَّمان والفاعل, فإذا فَقَدَ المفعولُ له شرطًا من الشُّروط السَّابقة فإنَّه يتعيَّن جرُّه بحرف الجرِّ, فمثال ما فقد:

1- المصدرية أن تقول: سافرت إلى القاهرة للمعرض, فالمعرض سبب السفر ولكنَّه ليس بمصدر.

2- القلبِيَّة: جئت قتلا للكافر, وجئتك لحراثة الأرض, لأن القتل والحراثة حسِّيَّان.

3- الاتحاد في الزَّمان, قولك: انتظرتك للخروج غدا, فالخروج مصدر بيَّن سبب الانتظار, وهو متَّحد مع فعله في الفاعل؛ لأنَّ الانتظار والخروج من المتكلِّم, بيد أن الخروج سيكون غدًا في وقت غير وقت الانتظار.

4- الاتحاد في الفاعل, قولك: سررتُ لإكرامك المسكين, فالإكرام مصدر بيَّن سبب السرور, ومتحد مع فعله في الزَّمن, بيد أنَّ فاعل سرَّ هو تاء الفاعل, وفاعل الإكرام هو كاف الخطاب الذي هو فاعل في المعنى ومضاف إليه في اللفظ.

والذي يبدو لي أنَّه لا يُشترط في المفعول له إلا كونه مصدرا مفيدا للتعليل, أمَّا الشروط الأخرى ففيها نظر, أمَّا كونه قلبيًّا فلا يُشترط فيه ذلك, وإن كان الغالب أن يكون قلبيًّا, يقول الله ﷻ ﴿**وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ**﴾[59], والافتراء ليس قلبيًّا, وليس هناك ما يمنع أن تقول: فعلت هذا إطفاء لنار الفتنة, وهو غير قلبيٍّ[60], يقول الاستراباذي: "ولا يلزم كونه فعل القلب, نحو: ضربته تقويمًا, وجئته إصلاحًا".[61]

---

59- سورة الأنعام, الآية 140

60- انظر فاضل السامرائي: معاني النحو 198/2

61- شرح كافية ابن الحاجب 35/2

أمَّا المشاركة في الفاعل فليست ضرورية, وهو الذي ذهب إليه ابن خروف تمسُّكا بقول الله ﷻ ﴿**هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾[62], إذ إنَّ فاعل الإراءة هو الله والخوف واقع من الخلق[63], وقيل: إنَّ التقدير "يجعلكم ترون", فيكون فاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد, وهو المخاطبون, وهو تأويل بعيد, وإلا دعانا هذا التقدير إلى تقدير آخر: أن فاعل الإراءة – وهو الله – هو نفسه فاعل الخوف والطمع باعتبار أنَّه قد أوقع الخوف والطمع في قلوبهم.

وقد ذهب أبو علي إلى عدم إجازة المشاركة أو المقارنة[64] في الزمان لقوله تعالى ﴿**وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ .. مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ**﴾[65], فمن المعلوم أنَّ هداية الناس ليست مشاركة لوقت الإنزال, وإنَّما هي بعده؛ ذلك لأنَّ التَّوراة أنزلت على موسى عليه السلام ثم بعد ذلك أصبحت هداية للناس, وليس هناك ما يمنع أن يقول القائل: قصدت مكة أداء لفريضة الحج, إذ إنَّ زمن القصد غير زمن أداء الفريضة؛ ولذا لم يشترط سيبويه ولا أحد من المتقدِّمين المشاركة في الوقت والفاعل.[66]

وفكرة المشاركة في الزمان تجرُّنا إلى سؤال منطقي ألا وهو هل المصدر الفضلة الذي يُذكر لبيان العلَّة يُشارك الفعل في الزمن نفسه أمَّا هذا يُدخِله في نقطة تماس زمانية؟ يجيب عن هذا السؤال الاستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب بقوله: ذكر المصنِّف مثالين للمفعول له؛ ليُبَيِّنَ أنَّه قد لا يتقدَّم وجودا على ما جُعل عِلة له كما في قوله "ضربته تأديبا", وقد يتقدم وجوده على وجود الفعل كما في "قعدت عن الحرب جُبْنًا".[67]

---

62- سورة الرعد, الآية 12

63- انظر السيوطي: همع الهوامع 132/3, 133

64- انظر الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 34/2

65- سورة آل عمران, الآيتان 3-4

66- انظر السيوطي: همع الهوامع 132/3

67- انظر شرح كافية ابن الحاجب 30/2

ويُفهم من كلام الاستراباذي أنَّ التَّعليل في المفعول له يكون على ضربين: الأول ما يكون علة يُراد تحصيلها, أي أنَّ العِلَّة ليست موجودة في أثناء الفعل, وإنَّما هي غاية مُرادة, وذلك نحو ضربت ابني تأديبا, أي لأجل التأديب, فالتأديب هنا علة حاملة على الضَّرب, وهي ليست موجودة في أثناء الضرب, بل يُراد تحصيلها به, والضرب الثاني: أن تكون العِلَّة موجودة, وهي السبب في دفع الفاعل إلى الفعل, فهي حاصلة واقعة ولا يُراد تحصيلها, وذلك نحو قعدت عن الحرب جُبنا, فالجُبن كان سببا في القعود؛ لأنَّه حاصل ولا يُراد تحصيله, ومثله: عضَّ إصبعه ندما, فالندم كان سببا في حصول العضِّ, وهو واقع حاصل فعلا.[68]

ويتَّضح من ذلك أنَّ المفعول له هو الحامل على الفعل, سواء تقدَّم وجوده على وجود الفعل أو تأخَّر عنه؛ ذلك لأنَّ الغرض المتأخِّر وجوده يكون عِلَّة غائية حاملة على الفعل, فهي وإن كانت متأخِّرة من حيث الوجود إلا أنَّها متقدِّمة من حيث التَّصور, يقول ابن الحاجب: إنَّ "التَّأديب له جهتان, هو باعتبار إحداهما سَبَبٌ, وباعتبار الأخرى مُسَبَّبٌ, فباعتبار عقليَّته ومعلوميَّته وفائدته سَبَبٌ للضرب, وباعتبار وجوده مُسَبَّبٌ للضرب, فالوجه الذي كان به سببًا غير الوجه الذي كان به مسبَّبًا ... وكلُّ فعل هو سبب لوجود أمر فإنَّ معقولية ذلك الأمر سبب للإقدام على الفعل"[69], فالضرب سبب للتأديب, ومعقولية التأديب هي الحاملة على الضرب.

إذن تشاركهما في الزَّمان, قد يعني أنَّ أخر زمان الحدث يقع في أوَّل زمان المصدر [الحدث يسبق المصدر في الوجود] أو العكس يكون آخر زمان المصدر أوَّل زمان الحدث [المصدر يسبق الحدث في الوجود], ويمكن توضيح ذلك من خلال دائرة التَّماس الزمانية.

---

68- انظر فاضل السامرائي: معاني النحو 200/2

69- الإيضاح في شرح المفصل 290/1

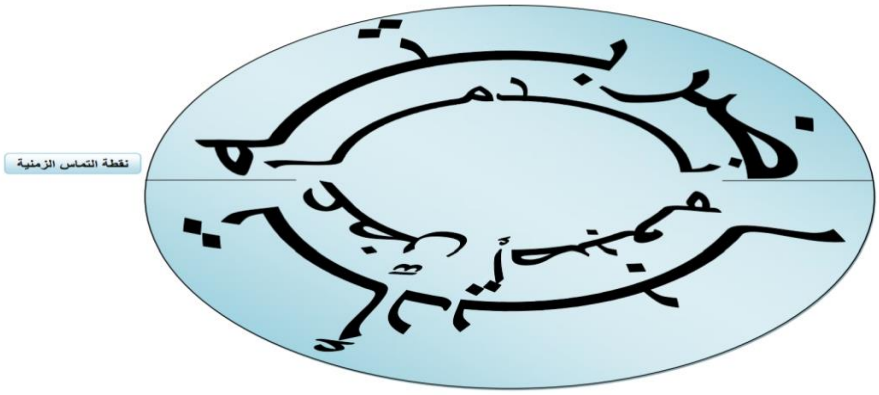


دائرة التماس الزمنية
بين الحدث والمصدر

ويتضح من الشَّكل أنَّ زمن الحدث يتماس مع مصدره؛ ذلك إذا كان تحصيل المصدر مرادًا بعد الحدث كقولك: "ضربته تأديبا", فإذا كان المصدر لا يراد تحصيله؛ لأنَّه واقع قبل الحدث, كقولك: "عضَّ إصبعه ندما", فإنَّا نجده يتماس مع زمن حدثه, وبالتالي تكون دائرة التماس الزمنية تامة يكاد كلُّ زمن فيها يتماس مع زمن الآخر.

**6- مسألة تقسيم الفعل الصحيح والمعتل [رؤية جديدة].**

وإذا عرجَّنا على درس الصحيح والمعتل عند تقسيم الأفعال تواجهنا مشكلة غريبة وعجيبة, وهي عندما يجتمع في الفعل حرف عِلَّة, وأحد حروف الفعل الصحيح, كالفعل "ودَّ" الذي يجمع بين كونه معتلًّا مثالا, وكونه مضعَّفًا ثُلاثيا باعتبار أنَّ عينه ولامه من جنس واحد, والمضعَّف الثلاثي من أقسام الفعل الصحيح عند العلماء.

والفعل "جاء" الذي يجمع بين كونه معتلا أجوف, وكونه مهموز الآخر, والفعل "أتى" الذي يجمع بين كونه مهموز الأول, وكونه معتلا ناقصا, والفعل "رأى" الذي يجمع بين كونه مهموز الوسط, وكونه معتلا ناقصا, والفعل "أوى" الذي يجمع بين كونه مهموز الأول, وكونه لفيفا مقرونا, والفعل "وسوس" الذي

يجمع بين كونه معتلا, وكونه مضعَّفا رُباعيًّا, ومما لا شكَّ فيه أنَّ المضعَّف في تقسيم العلماء من أنواع الفعل الصحيح.

هذا الأمر يوقعنا في حيرة, بين كون الفعل صحيحا أم معتلا؛ ولذا كان علينا أن ننظر للقاعدة من ناحية أخرى, فمثلا الفعل المهموز لا يكون مهموزا إلا إذا كان أحد أصوله همزة وأن يكون خاليا من أحرف العلة, نحو: أخذ, سأل, قرأ, وبناء على ذلك لا يكون الفعل "أتى, جاء, رأى, أوى, ودَّ" إلا معتلا ولا يستحق وصف مهموز لكونه لم يستوف الشَّرط الثاني, وقِس على ذلك "وسوس" فهو معتل, ولكنَّ هذه الرؤية لا تنفي أبدًا أنَّ أحد أصول الأفعال الأولى همزة, كما أنَّها لا تنفى كون الفعل "ودَّ" مضعفا ثلاثيا أو كون الفعل "وسوس" مضعَّفا رباعيا.

السؤال: لماذا حصر العلماء المهموز والمضعَّف ثلاثيا كان أم رُباعيًّا في الصحيح فقط دون المعتل, والحقيقة أنَّ هناك أفعالا ليست من هذا الوادي كما رأينا, والذي نخلص إليه أنَّ الفعل يكون مهموزا إذا كان أحد أصوله همزة صحيحا كان أم معتلًّا, والفعل يكون مضعَّفًا ثلاثيا أم رباعيا صحيحا كان أم معتلا؛ وذلك إذا تماثلت عين الثلاثي ولامه في الفعل الثُّلاثي, وكذلك إذا تماثل الأول مع الثالث, والثاني مع الرابع في الفعل الرُّباعي.

ويُستنتج من ذلك أنَّ المعتلَّ ما كان أحد أصوله حرف عِلَّة في جوهره, أعني في موضع الفاء أو العين أو اللام, والصحيح بِخلافه, يقول الاستراباذي: "تنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز، فالمهموز قد يكون صحيحا, كـ (أَمر وسأل وقرأ)، وقد يكون معتلا نحو: (آل وَوَأل ورأى), وكذا غير المهموز نحو: ضَرَبَ وَوَعَدَ.

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف، والمضاعف إما صحيح كـ (مدَّ) أو معتل كـ (ودَّ وحيٍّ وقُوَّةٍ)[70]، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد، وكذا المضاعف إما مهموزا كـ (أزَّ) أو غيره كـ (مدَّ)، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة كأمر وسأل وقرأ، والمضاعف ما عينه ولامه متماثلان وهو الكثير أو ما فاؤه وعينه متماثلان كدَدَنٍ, وهو في غاية القلة أو ما كُرِّرَ فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين نحو زلزل، أمَّا ما فاؤه ولامه متماثلان كقَلَقٍ فلا يسمَّى مضاعفا".[71]

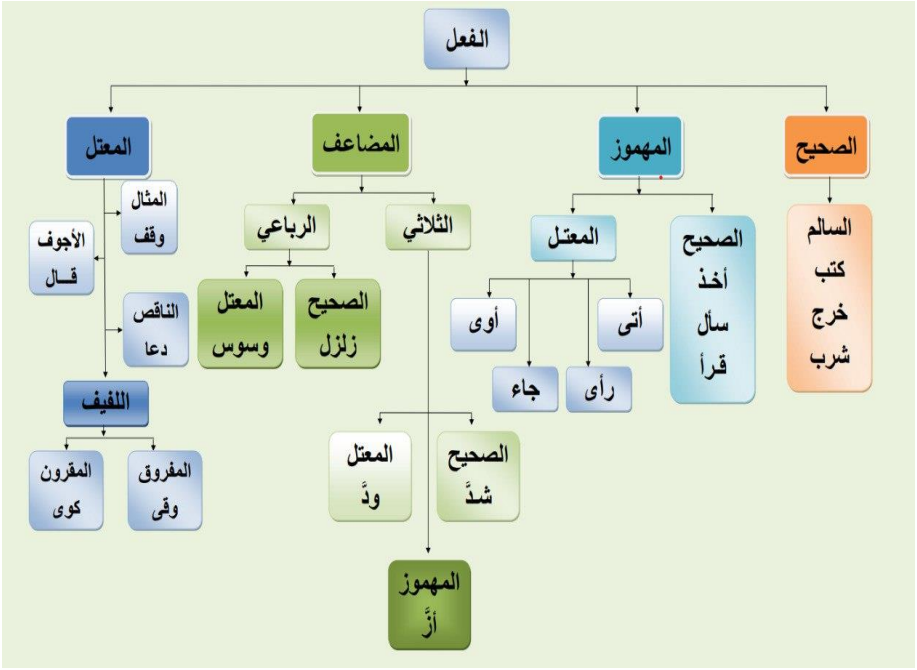


70- المعتل في قوله: "حَيِيَ وقوة" بالعين واللام, يُسمَّى مضاعفًا باعتبار, ولفيفا مقرونا باعتبار. [انظر الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 29/1]

71- المرجع السابق 28/1

## الخاتمة

تتحدَّد مهمة هذا البحث في رصد التِّراكيب المخالفة لقواعد الصِّناعة النَّحوية بوصفها أصولا منهجيَّة يجب اتباعها, ومن ثَمَّ كان هدف الدراسة كشف حقيقة هذه التَّراكيب التي تبدو في ظاهرها مخالِفةً للمقيس عند العرب ومع كون هذه الدراسة لم تحط بجميع هذه التراكيب, فإنَّها قد تناولت بالقدر الذي وافاها حقها من البيان, وقد اتَّضح من خلال ذلك:

- أنَّ المخالفة للقياس مما لا يستغنى عنها في بناء الجملة؛ فهي من الوسائل التي تعين على إيضاح المعنى المقصود عند غياب القرائن الأخرى, ومع أنَّها تُمثِّلُ مظهرًا من مظاهر تطبيق القيم الخلافية؛ فإنَّها لا تُمثِّل نوعًا معيَّنا من أقسام الكلام, فمنها ما هو خاص بالعدد والمعدود, ومنها ما هو خاص بالضمير, ومنها ما هو خاص بالتثنية والجمع, ومنها ما هو خاص بالإعراب.
- أنَّ قول النُّحاة: إن الجملة في اللغة العربية تتكون من مسند ومسند إليه لا ينطبق على جلِّ التَّراكيب العربيَّة المسموعة التي تناقلتها كتب التراث؛ لأننا وجدنا بعض التراكيب تتكون من مسندين إليه, ويسقط منها المسند لفظا لا معنى, كقولك: "أقائم الزيدان", و"ما محبوب أخواك", و"هل عربي أنت؟", وهذا إن دلَّ فإنَّه يدلُّ على مرونة اللغة العربية وحريتها في ترتيب أركانها.
- أنَّه يجوز في تقديم الخبر على المبتدأ أن يكون جملة فعلية وليس شبه جملة فقط كما نصَّ النُّحاة على ذلك في كتبهم, وقد ألفينا جملا توضِّح ذلك وتبيِّنه, نحو: "نعم الرَّجلُ زيدٌ", و"حضرا الطالبان", و"ضربوني قومك" في لغة أكلوني البراغيث, وهي لغة قد استحسنها بعضهم لتحقيق أثر بالغ الأهمية في تحقيق الغايات الكلامية المقصودة.

- إجماع النُّحاة على أنَّ الشَّكل الأصلي للأعداد قبل ارتباطها بالمعدود هو المؤنث بالتاء, ومن ثَمَّ لا تكون هناك مخالفة بين العدد ومعدوده, كل ما هنالك أنَّهم جاءوا بالعدد على أصله مع المذكَّر, وأسقطوا العلامة مع المؤنث ليكون له علامة.
- أنَّ تمييز الأعداد من (11–99) يكون مفردًا منصوبًا, إلا إذا أُريد بالعدد جماعات مختلفة فيكون تمييزه جمعًا منصوبًا, وهو أمر جائز مقبول عند بعض النُّحاة.
- أنَّ ما قعَّدوه من شروط لنصب المفعول له, وهو عندهم ما أفاد تعليلا بشروط معيَّنة لا يتأت مع جميع التراكيب خاصة مشاركة المفعول له للمعلَّل في الزَّمان والفاعل, وهو ما ارتآه بعض النَّحويين كالاستراباذي وغيره مؤيدًا ذلك بشواهد من القرآن والعربية.
- تبيَّنَ أيضا أنَّ زمن الحدث يتماس مع مصدره؛ ذلك إذا كان تحصيل المصدر مرادًا بعد الحدث كقولك: "ضربته تأديبا", فإذا كان المصدر لا يراد تحصيله؛ لأنَّه واقع قبل الحدث, كقولك: "قعدت عن الحرب جُبْنَا", فإنَّا نجده يتماس مع زمن حدثه, وبالتالي تكون دائرة التماس الزمنية تامة يكاد كلُّ زمن فيها يتماس مع زمن الآخر.
- أنَّ تقسيم العلماء للفعل إلى صحيح ومعتل ما هو إلا تقريب للصورة المنطقية المقيسة التي جاء عليها أغلب الأفعال؛ ولذا أشرنا إلى أنَّ هناك تقسيما آخر للفعل, وهو مضاعف وغير مضاعف، والمضاعف إما أن يكون صحيحا وإمَّا أن يكون معتلا ثلاثيا كان أم رباعيا، وكذا غير المضاعف قد يكون صحيحا أو معتلا, كضرب ووعد، وكذا المضاعف إما أن يكون مهموزا أو غيره, وكذا الفعل المهموز قد يكون صحيحا وقد يكون معتلا, وقد يكون الفعل لفيفا مقرونا كما هو الأمر في الفعل (أوى).

## المصادر والمراجع


- الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)

1- معاني القرآن, تحقيق: هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي, الطبعة الأولى 1990

- ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن (ت577هـ)

2- أسرار العربية, عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار, مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق, (د–ت)

3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين, تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, الطبعة الأولى 2003

4- البيان في غريب إعراب القرآن, تحقيق: طه عبد الحميد طه, مراجعة: مصطفى السقا, الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة الأولى 2006م

- الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي (ت370هـ)

5- أحكام القرآن, تحقيق: محمد الصادق, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان 1992

- ابن جنّي: أبو الفتح عثمان (ت392هـ)

6- الخصائص, تحقيق: محمد على النجار, الهيئة العامة لقصور الثقافة 2006م

- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ)

7- الإيضاح في شرح المفصل, تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله, دار سعد الدين, الطبعة الأولى 2005

- ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت852هـ)

8- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري, برواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة: السرخسي والمستملي والكُشْمِيهَني, تقديم وتحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد, طُبِعَ على نفقة صاحب السّمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز – الرياض, الطبعة الأولى 2001

- حسَّان: د. تمَّام (ت2011م)

9- البيان في روائع القرآن الكريم, دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني, عالم الكتب, الطبعة الأولى 1993

10- اللغة العربية معناها ومبناها, عالم الكتب, الطبعة السادسة 2009

- أبو حيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت745هـ).
11- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, حقَّقه: حسن هنداوي, كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2005
12- تفسير البحر المحيط, دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, وآخرين, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 1993
- الرَّازي: فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت604هـ).
13- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير), دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 1981م
- الرَّضي الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)
14- شرح شافية ابن الحاجب, تحقيق: محمد الزفزاف, وآخرين, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 2005
15- شرح كافية ابن الحاجب, تحقيق: أحمد السيد أحمد, المكتبة التوفيقية (د–ت).
- الزمخشري: أبو القاسم محمود (ت538هـ)
16- المفصل في علم الإعراب, دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة, دار عمَّار للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2004
- السامرائي: د. فاضل صالح
17- معاني النحو, دار الفكر موزعون وناشرون , عمان, الطبعة الخامسة 2011
- ابن السَّرَّاج: أبو بكر محمد بن السري (ت316هـ)
18- الأصول في النحو, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثالثة 1988
- السُّهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت581هـ)
19- نتائج الفكر في النحو, تحقيق: محمد إبراهيم البنا, دار الاعتصام (د–ت).
- سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قَنبر (ت180هـ).
20- الكتاب: كتاب سيبويه, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الجيل – بيروت, الطبعة الأولى 1991م.
- ابن سيده: علي بن إسماعيل (ت458هـ)
21- المخصص, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان (د–ت).

- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن محمد (ت911هـ)
22- الأشباه والنَّظائر في النحو, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, عالم الكتب, الطبعة الثالثة 2003
23- عقود الزَّبَرْجَد في إعراب الحديث النبوي الشريف, حقَّقه وقدَّم له: سلمان القضاة, دار الجيل, بيروت – لبنان 1994
24- الاقتراح في علم أصول النحو, تحقيق وتعليق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل, مكتبة الآداب, الطبعة الثالثة 2007
25- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, عالم الكتب 2001
- الصَّبان: محمد بن علي (ت1206هـ)
26- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية, تحقيق: طه عبد الرءوف سعد, المكتبة التوفيقية (د–ت)
- أبو الطيب اللغوي: عبد الواحد بن علي (ت351هـ)
27- الأضداد في كلام العرب, عُنِي بتحقيقه: عزة حسن, دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر, الطبعة الثانية 1996
- ابن عاشور: محمد الطَّاهر (ت1393هـ)
28- تفسير التحرير والتنوير, الدار التونسية للنشر 1984
- عبد الحميد: محمد محيي الدين (ت1392هـ)
29- عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح, دار الطلائع 2004
30- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل, المكتبة العصرية, صيدا – بيروت 2001
- أبو عبيدة: معمر بن المُثَنَّى التَّيمي (ت210هـ)
31- مجاز القرآن, عارضه بأصوله وعلَّق عليه: محمد فؤاد سزگين, مكتبة الخانجي (د–ت).
- ابن عُصْفُور الإشبيلي: أبو الحسن بن مؤمن بن محمد (ت669هـ)
32- شرح جمل الزَّجَّاجي, قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشَّعار, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 1998
33- ضرائر الشِّعر, تحقيق: السَّيد إبراهيم محمد, دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 1980

- ابن عطيَّة: أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت546هـ)
34- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمد, طبعة محقَّقة عن نسخة آياصوفيا – استنبول, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى 2001
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله (ت769هـ)
35- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, صيدا – بيروت 2001
- عُمر: أحمد مختار (ت2003)
36- صناعة المعجم الحديث, عالم الكتب, الطبعة الثانية 2009
37- علم الدلالة, عالم الكتب, الطبعة الخامسة 1998
- الفراء: أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت207هـ)
38- معاني القرآن, تحقيق: أحمد يوسف نجاتي, ومحمد علي النَّجار, دار الكتب والوثائق القومية, الطبعة الثالثة 2001–2002
- القُرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671هـ)
39- الجامع لأحكام القرآن الكريم المشهور بتفسير القرطبي, دار الرَّيَّان للتراث (د–ت).
- ابن القيِّم الجوزيَّة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت751هـ)
40- بدائع الفوائد, تحقيق: سيد عِمران, وعامر صلاح, دار الحديث – القاهرة 2006
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ)
41- شرح التسهيل, تحقيق: عبد الرحمن السيد, ومحمد بدوي المختون, دار هَجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, الطبعة الأولى 1990
42- شواهد التوضيح والتصحيح لمُشكلات الجامع الصحيح, تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان (د–ت).
- المبرِّد: أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت285هـ)
43- المقتضب, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة 1385هـ

- المخزومي: د. مهدي

44- في النحو العربي نقد وتوجيه, دار الرائد العربي, بيروت - لبنان, الطبعة الثانية 1986م

- المرادي: الحسن بن القاسم (ت749هـ)

45- الجنى الداني في حروف المعاني, تحقيق: فخر الدين قباوة, ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 1992

46- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, دراسة وتحقيق: ناصر حسين علي, دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2008م

- ابن منظور: محمد ابن مكرم (ت711هـ)

47- لسان العرب, دار صادر, بيروت - لبنان (د–ت)

- ابن هشام: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)

48- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, دار الطلائع (د–ت)

- الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت381هـ)

49- علل النحو, تحقيق: محمود محمد نصار, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 2002

- ابن يعيش: موفق الدين بن علي (ت643هـ)

50- شرح المفصل, قدَّم له ووضع هوامشة وفهارسه: إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 2001

**الدَّورِيَّات والرسائل العلمية:**

- القطاوي: محمد مصطفى

1- السياق وأثره في العدول عن مطابقة العدد عند الزمخشري, دراسة تحليلية, مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها 2010

- محمود: سميرة دخيل الله

2- العدل في النحو العربي, رسالة ماجستير, كلية اللغة العربية, جامعة أم القرى – الممكلة العربية السعودية 2006